Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

30 Mai 2011
30 ماي 2011

أخبار اليوم المغربية

8 ملايين أورو لجمع وحفظ التاريخ المغربي

تدشين «أرشيف المغرب».. أول مؤسسة لحفظ الذاكرة الوطنية

■ حليمة أبروك ■

تم يوم الجمعة 27 ماي الجاري بمقر المكتبة الوطنية بالرباط تدشين مؤسسة «أرشيف المغرب»، وهي المؤسسة التي ستعنى بتجميع وحفظ تراث الأرشيف الوطني والنهوض به، وقد حضر حفل التدشين وزير الثقافة، بنسالم حميش ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، وعدد من الباحثين والعاملين في مجال تجميع وحفظ الوثائق المختزلة لأجزاء من تاريخ المغرب.

المؤسسة أنشئت تنفيذا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الشق الخاص بالتاريخ والذاكرة. وقد قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، في إطار متابعته تنفيذ التوصيات بتوقيع اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية الاتحاد الأوروبي في نونبر من سنة 2009 تخص تمويل برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة في مجال التاريخ والذاكرة. وتضمن البرنامج الذي تبلغ كلفته ثمانية ملايين أورو بالخصوص دعم تفعيل إحداث مؤسسة «أرشيف المغرب»، بإطلاق استراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف، وفحص أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة

Revue de ... al des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

منصة حفل تدشين أرشيف المغرب

والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجرده وتصنيفه ووضعه رهن إشارة المؤسسة المحدثة من أجل المساهمة في تجهيزها.

وتهدف المؤسسة التي تعتبر الأولى من نوعها في المغرب إلى صيانة تراث الأرشيف الوطني، والقيام بتكوين أرشيفات عامة وحفظها وتنظيمها وتسهيل الولوج إليها لأهداف إدارية وعلمية واجتماعية وثقافية.

وفي كلمة وزير الثقافة بنسالم حميش، خلال حفل التدشين، أفاد بأن إنشاء هذه المؤسسة يدخل في إطار «برنامج طموح يهدف إلى تنظيم وتجهيز الأرشيف الوطني الممتد من تاريخ حصول المغرب على الاستقلال إلى غاية سنة 1999»، وأضاف بأن المؤسسة ستعمل على وضع معايير لعملية جمع الأرشيف وتصنيفه ومن ثمة حفظه.

وفي إشادته بهذه المعلمة قال إدريس اليازمي بأن المغرب «امتلك اليوم مؤسسة يحتاجها من أجل كتابة التاريخ والحفاظ على الذاكرة»، مذكرا بأن «هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أوصت في تقريرها الختامي بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية».

من جهته اعتبر المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محجوب الهيبة، بأن تدشين «أرشيف المغرب» يمثل دلالة على أن «المغرب دخل مرحلة حاسمة في البناء الديمقراطي»، وذلك باعتبار أن دولة الحق والقانون «تبنى على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في الأرشيف والتاريخ والذاكرة». وبخصوص الأرشيف المغربي المتواجد في الخارج أشار وزير الثقافة إلى أن «المؤسسة ستشرف كذلك على مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ومعالجتها وتيسير الاطلاع عليها».

يدير المؤسسة التي تتخذ من المقر السابق للخزانة العامة مقرا لها، مجلس إداري ويسيرها مدير هو الأستاذ والباحث جامع بيضا، أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب بالرباط. ويتكون المجلس الإداري بالإضافة إلى رئيسه من ممثلين عن الدولة ومن شخصيات يعينها الوزير الأول، يتم اختيارها من القطاع العام أو الخاص بناء على كفاءتها فيما يتعلق بالمحافظة على الأرشيف، ويعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وانطلاقا مما يتضمنه القانون المتعلق بالأرشيف والصادر في 30 نونبر سنة 2007، فإن المؤسسة المحدثة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتيسير قيامها بمهامها.

Revue de Pre

الصباح
يومية مغربية شاملة

أمنيستي تنتقد بطء العدالة الانتقالية بالمغرب

الخطوات الانفتاحية التي اتخذتها السلطات بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين أفرغت التقرير من محتواه

استبقت الخطوات الانفتاحية التي اتخذتها السلطات المغربية بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين الشهر الماضي تقارير المنظمات الحقوقية الدولية وأفرغتها من بعض محتوياتها، خاصة تلك المتعلقة باعتقال كل من شكيب الخياري والكولونيل قدور طرزاز ومجموعة التامك.

وانتقد التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية "أمنيستي" بطء مسلسل الإنصاف والمصالحة الذي بدأ في المغرب سنة 2004، معتبرا أن المبادرة التي طال عليها الأمد لا تزال تسير سير السلحفاة وتواصل إحباط من عقدوا عليها الآمال. واعتبر التقرير أن هذه العملية كانت منذ البداية تستبعد صراحة أي اعتبار للعدالة باعتبارها وسيلة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات العمومية في الفترة من سنة 1956 إلى سنة 1999، كما كانت في الواقع العملي تتقاعس في معظم الأحوال عن كشف حقيقة ما حدث للذين اختفوا أو تعرضوا لغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة.

وشدد التقرير على أن السلطات المغربية لم تبد دلائل تذكر على تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية البعيدة المدى التي كان من الواجب أن تسفر عنها تلك العملية، أي محاسبة قوات الأمن بموجب القانون واستئصال شافة الاحتجاز السري والتعذيب، وكان مما يؤكد هذا التقاعس خروج أنباء جديدة في عام 2010 عن تعذيب المشتبه فيهم على أيدي الشرطة.

Revue de Presse du C droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

الإفراج عن المعتقلين السياسيين في ملف بليرج (عبد المجيد بزيوات)

وأشار التقرير إلى أن عشرات الأشخاص اعتقلوا للاشتباه في أن لهم صلة بجرائم تتعلق بالأمن، واحتجز بعضهم بمعزل عن العالم الخارجي وتعرضوا، حسب زعمهم، للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. كما تواصلت عمليات القبض على المواطنين الأجانب وطردهم بصورة جماعية.

وبخصوص العدالة الانتقالية أوضح التقرير أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تقريره حول حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ما بين 1956 و1999 لم يقدّم لائحة شاملة بأسماء من اختفوا أو أي معطيات تفصيلية بشأن الحالات الفردية التي جرى تقصيها، كما لم يأت على ذكر ما إذا كانت هذه الحالات أحيلت على من يمكن أن يجري مزيداً من التقصي بشأنها. مضيفا أن المجلس نشر بعد طول تأخير لائحة تضم 938 من ضحايا الاختفاء القسري وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، ولم يقدم سوى معلومات شحيحة وغامضة ما أدى إلى استمرار انغلاق السبل أمام الضحايا والناجين نحو التماس العدالة على نحو فعال، بينما لم تفتح أي تحقيقات بشأن من ارتكبوا الانتهاكات الجسيمة، ولم يخضع أي من هؤلاء للمساءلة.

وزاد التقرير أنه وبحلول نهاية 2010، لم تتخذ السلطات أي تدابير ملموسة لتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، بما في ذلك إصلاح الهيأة القضائية وقوات الأمن، رغم الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوربي والمتمثل في 20 مليون أورو لمساعدة الحكومة على إجراء الإصلاح القانوني و 8 ملايين أورو من أجل حفظ الذاكرة والأرشيف المتعلقين بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما بين 1956 و1999.

وأبرز التقرير ورود تقارير جديدة بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، سيما على أيدي رجال المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وفي بعض الحالات على أيدي أعوان الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، مضيفا أنه، على ما يبدو، لم يواجه مرتكبو هذه الانتهاكات أي عقاب. أما أساليب التعذيب المستخدمة أكثر من غيرها فكانت الضرب المتكرر والصعق بالكهرباء والتهديد بالاغتصاب.

إسماعيل روحي

Revue

بيان اليوم

أسرى الحرب بسجون البوليساريو يواصلون اعتصامهم أمام مقر البرلمان ويطالبون المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم قضيتهم

فنن العفاني

«وجوه لفحتها أشعة الشمس الحارقة وأجساد منهكة بفعل سنوات الاعتقال المريرة بسجون البوليساريو»، إنهم الأسرى السابقون لحرب الوحدة الترابية الذين اختاروا هذا الأسبوع خوض اعتصام مفتوح أمام مقر البرلمان وسط العاصمة الرباط، إعلانا عن الخروج عن صمتهم للتعبير عن خيبة الأمل التي تتملكهم نتيجة اللامبالاة التي يبديها المسؤولون اتجاه ملفهم.

فمنذ يوم الثلاثاء الماضي، دخل خمسون من هؤلاء الأسرى، بينهم من ينتمون إلى صفوف القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والقوات المساعدة، ثم الأسرى المدنيون، وذلك نيابة عن 2400 من الأسرى، وأرامل وأيتام حوالي 120 أسيرا متوفيا، في هذه الحركة الاحتجاجية الجديدة، منددين بأسلوب الإهمال والحيف الذي طالهم منذ رجوعهم إلى أرض الوطن، إذ بقيت الوعود التي أعطيت لهم بخصوص جملة من المطالب، مجرد حبر على ورق، وهي مطالب تتعلق بحقهم في الحصول على تعويضات عن مدة الأسر وجبر الضرر عن المعاناة التي ذاقوها في غياهب سجون العار، هذا فضلا عن المطالبة بالاستفادة من السكن اللائق، مطالبين، في ذات الوقت، بفتح حوار مسؤول وواضح لتسوية أوضاع مجموع الأسرى الذين أفنوا زهرة حياتهم تضحية في سبيل الوطن، داعين كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الوسيط والجمعيات والمنظمات الحقوقية الوطنية، لتبني قضيتهم.

وقال مصدر من اللجنة التنسيقية الوطنية لأسرى الوحدة الترابية في تصريح لبيان اليوم: «إن مجموعة الأسرى الذين ينتمون إلى مختلف مناطق المغرب انتظروا طويلا تنفيذ التعهدات التي كان قد التزم بها اتجاههم المسؤولون سواء العسكريون أو على مستوى وزارة الداخلية، لكن بعد انتظار دام سنوات طويلة، اكتشفوا أنهم كانوا ضحية سياسة التسويف، إذ لم ينالوا شيئا مما وعدوا به، وبقي أغلبهم عرضة للفقر المدقع. مؤكدا أن الأسرى خلال هذه الحركة الاحتجاجية لن يفضوا اعتصامهم إلا إذا توصلوا بضمانات واضحة ومسؤولة بخصوص الاستجابة لمطالبهم.

وأفاد تامر عبد الله، أسير سابق وعضو التنسيقية في تصريح مماثل للجريدة، بأن الأسرى سبق وأن رفعوا ملفهم إلى مسؤولي مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين، وعقدوا مؤخرا -على إثر تنظيمهم لوقفات احتجاجية خلال شهر مارس الماضي- حوارا مع المسؤول العسكري بالمؤسسة الذي أبدى تفهما لأوضاعهم وبأحقيتهم في الحصول على تعويضاتهم، وقدم كالسابق وعودا لم يتم لحد الآن ترجمتها على أرض الواقع، كما أن جلسة الحوار التي تمت مع مسؤول بولاية الرباط لم تسفر عن أية نتيجة».

وأضاف المتحدث أن الأسرى السابقين، وأرامل الضحايا يعيشون أوضاعا اجتماعية قاسية، فأغلبهم يتلقون دخلا شهريا هزيلا، وبعضهم يعاني فضلا عن ذلك أوضاعا صحية سيئة بسبب الأعطاب الناتجة عن إصابتهم خلال المعارك، ومعظم هؤلاء لجأوا، نتيجة الوعود السابقة التي تلقوها بخصوص الحصول على التعويض أو بعض الامتيازات كرخص النقل، (لجأوا) إلى الاقتراض لفك مشاكلهم المادية، وهذا الأمر زاد من تأزيم أوضاعهم، يشير المتحدث.

وأبرز أن الغريب في الأمر أن لا أحد، سواء على مستوى المؤسسة التشريعية أو السلطة التنفذية أو المؤسسة العسكرية، أبدى حسن نية في مقاربة هذا الملف أو إيجاد حل لهذه الفئة التي قضت زهرة شبابها في غياهب سجون البوليساريو، وصمدت أمام مختلف أشكال التنكيل ولم تخضع قط للإغراءات التي قدمت لهم لضرب وطنهم المغرب.

هذا وطالب الأسرى السابقون لحرب الوحدة الترابية من خلال تنسيقيتهم بالحصول على التعويض عن مدة الأسر قبل وبعد وقف إطلاق النار، وتمتيعهم بالحق في الترقية إسوة بالجنود في الصفوف، والعمل على الإدماج الاجتماعي للأسرى بتمتيعهم على قدم المساواة بالامتيازات الممنوحة من طرف الدولة وبدون تمييز، فضلا عن إعادة الاقتطاعات المطبقة على رواتبهم طيلة مدة الأسر مع إعادة النظر في أحوال أرامل وأيتام الأسرى والمتوفين بأرض الوطن.

Revue de

رأي: لا للعقاب الجماعي

29/05/2011

من تنسيقية عائلات باقي المعتقلين في ما يسمى "ملف بلعيرج" مرت الآن 12 يوما على أحداث سجن سلا المؤسفة و التي استنكرها المعتقلون في ما يسمى ملف بلعيرج و لا زالت عائلات هؤلاء المعتقلين الذين شهد لهم الجميع بمن فيهم موظفو سجن سلا و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان -الذي حضر إلى عين المكان لمعاينة الوضع بأنهم خلال الأحداث لزموا زنازينهم ولم يغادروها إلا بأمر من أجهزة الأمن- تنتظر زيارة ذويها و الإطمئنان عليهم . وبالرغم من عدم مشاركة هؤلاء المعتقلين في الأحداث بأي شكل من الأشكال ، تم ترحيلهم إلى سجن مكناس(تولال 2) بررو لنا المسؤولون أنه إجراء مؤقت لأن سجن سلا لم يعد صالحا بعد الأحداث ، لكن ما سنفاجئ به نحن العائلات أن ذوونا معاقبون شأنهم شأن باقي المعتقلين فيما يسمى السلفية الجهادية و ممنوعون من الزيارة لمدة 45 يوم الأمر الذي انعكس سلبا على العائلات و خصوصا الأمهات و الأبناء الذين حرموا بدون وجه حق من رؤية آبائهم ولو ساعة في الأسبوع . وقد قام أحد المحامين بزيارة احد المعتقلين فيما يسمى ملف بلعيرج بسجن مكناس و أكد لنا أن المعتقلون موضوعون في زنازين منفردة لا يحق لهم التحدث مع أي أحد أو الخروج من الزنزانة و أنهم رحلوا بدون أمتعتهم و أغراضهم الشخصية (كتب ، أدوات النظافة...) .، وللإشارة فأغلبية المعتقلين كانوا يستعدون لإجتياز الإمتحانات الجامعية بداية من 23 ماي . أمام هذا الوضع الصعب الذي يمر به المعتقلون و عائلاتهم نهيب بجميع الجمعيات الحقوقية و الفعاليات المدنية و السياسية على العمل من أجل الإسراع بوضع حد لهذا التعسف الذي طال المعتقلين و ذويهم تفاديا لما يمكنه أن يصيب المعتقلين و ذويهم جراء هذا العقاب الجماعي و الحرمان من الزيارة التي كانت المتنفس الوحيد أمامهم للتخفيف من محنة السجن

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE SOIR

«Ceux qui acceptent nos objectifs politiques recevront plus de soutien et d'aides»

INTREVIEW

La semaine dernière, l'Union européenne a publié les bases de sa nouvelle politique de voisinage. Rencontre avec **Eneko Landaburu**, chef de la Délégation de l'UE à Rabat pour un décryptage.

PROPOS RECUEILLIS PAR SAÂD A. TAZI

Avant de rentrer dans le vif du sujet, jusqu'à présent, il y a eu beaucoup de beaux discours, dont l'application n'est pas toujours au niveau des engagements annoncés. Qu'est-ce qui est nouveau aujourd'hui ?

Au niveau politique, la question de la perception est fondamentale. Si les gens perçoivent des contradictions fortes, un double langage, c'est incontestablement quelque chose dont nous devons tenir compte. Je vais prendre l'exemple de pays européens par rapport à nombre de régimes au sud de la Méditerranée. Des régimes qui ont certainement fait preuve de complaisance, parce que ces régimes autoritaires, dictatoriaux, qui pratiquaient la torture, le manque de liberté et la répression, convenaient pour assurer une certaine protection contre l'immigration incontrôlable et luttaient contre des mouvements politiques extrémistes ; ce qui arrangeait les intérêts de ces pays européens.

L'Union européenne comme n'importe quel gouvernement ou groupe de pouvoir, a ses propres contradictions. L'enjeu est de les réduire au maximum et d'assurer une certaine cohérence pour apporter, dans la pratique, les éléments de visions positives. La décision prise à Bruxelles me semble aller dans cette voie ; elle ne nie pas les problèmes, mais elle prend acte des évolutions politiques en cours dans les pays arabes, où des gens ont exprimé - ce qu'ils n'avaient pas fait jusqu'à ce jour avec autant de détermination - leurs revendications de respect de leur dignité, de lutte contre les inégalités, un écœurement par rapport à la corruption, etc. C'est sur cette base que la politique de voisinage entend fixer un certain nombre de priorités. Nous allons donc davantage tenir compte des mouvements pour la démocratisation pour les appuyer et aider à l'émergence d'une société civile, clé de voûte de toute société démocratique.

Nous affichons donc nos objectifs politiques. Ceux qui acceptent souverainement d'y souscrire recevront plus de soutien et d'aides.

Sur le plan économique, nous allons soutenir des objectifs sociaux en mettant en œuvre des fonds pour la régionalisation, le développement durable. Nous réorientons nos actions par rapport au passé et y mettons de l'argent supplémentaire malgré le contexte budgétaire actuel.

Par rapport à une question clé qui empoisonne beaucoup notre relation et la confiance entre nous, qui est le problème des migrations, je voudrais tout d'abord souligner une évolution. Nous avons toujours demandé que les pays acceptent le principe de réadmission (Ndlr: que les migrants illégaux soient réadmis dans le pays par lequel ils ont transité avant de pénétrer en Europe). Si cette clause est acceptée, nous pourrons ensuite parler de la facilitation des procédures de visas. Nous présentons un paquet, compte tenu de la pression migratoire illégale forte que nous ne pouvons pas absorber aujourd'hui. Pour des raisons politiques, la montée de l'extrême droite, qui est un fait, est liée, en partie, à cela ; la montée du chômage, avec 20% en Espagne par exemple et une moyenne européenne à environ 10 % font que nous ne pouvons pas accueillir tout le monde. Les pays qui contribueront à réguler et empêcher cette migration illégale bénéficieront d'un cadre pour une meilleure migration légale et, en même temps, de procédures de simplification de visas.

Si on prend les grandes lignes de l'annonce de Bruxelles, on serait tenté de dire que rien n'a changé. L'Europe a toujours soutenu les promoteurs de la démocratie, qui se sont révélés être des dictateurs depuis la révolution tunisienne. Qu'est-ce qui a changé aujourd'hui ? Et quel gage avons-nous que ce discours aura une portée différente ?

Prenons l'exemple du Maroc. Dans votre pays, il existe des lieux d'expression de libertés et de démocratie incontestables que nous avons toujours soutenus, comme le CCDH ou certaines ONG. Dans d'autres pays comme la Tunisie, nous ne pouvions pas le faire. Nos fonds étaient alors utilisés pour le développement économique et social. Ce fut aussi le cas en Egypte, en Jordanie, où nous n'avions pas de capacité réelle d'influence. Aujourd'hui, le changement, c'est que notre contribution sera directement liée aux priorités que nous mettons sur la table ; à savoir la démocratie, l'appui à la société civile, la mobilité des personnes et l'économie solidaire. Nous ne faisons pas tout cela pour nous donner bonne conscience. Chaque fois que nous avons agi dans ce sens, le résultat a été catastrophique, des Croisades à la colonisation. Je pense que nous avons appris la leçon de l'Histoire. L'idée qui sous-tend notre action est que nous avons un intérêt primordial, qui est d'avoir à nos frontières un espace de sécurité et de stabilité et de démocratie. Nous sommes persuadés que pour arriver à cette fin, ces pays doivent être des démocraties réelles.

Quels sont les mécanismes qui seront mis en place pour distribuer ces aides et pour vérifier l'usage qui en est fait ?

Il va falloir d'abord répartir cette aide entre les différents pays, et selon les critères énoncés plus haut. Nous avons pensé de nouveaux mécanismes, comme le fonds pour la démocratie qui vient d'être annoncé ou un fonds d'appui à la régionalisation. Pour le reste, nous utiliserons les programmes existants. Quant au suivi, ce sera le même que pour les programmes particuliers que nous avons l'habitude de gérer avec une certaine expérience.

Dans le contexte économique actuel, les sommes en jeu sont considérables. D'où l'Europe les tirera-t-elle ?

En ce qui concerne les dons, qui représentent 1,242 milliards d'euros, il s'agit de fonds qui étaient assignés à la période 2007-2013, et qui, pour une raison ou une autre, n'ont pas été utilisés.

L'idée sous-jacente à ce programme a une portée régionale. Comment concilier ses impératifs avec le conflit maroco-algérien ?

Je suis persuadé que la réponse à beaucoup de questions sur la croissance économique dépend de l'union du Maghreb. Ce qui fait la croissance est l'investissement. Or ce qui limite l'investissement européen en Afrique du Nord, c'est le morcellement des marchés. Dans un marché de 30 millions, on s'adresse à des PME, mais la différence se fera lorsque notre marché de 500 millions de personnes aura en face un marché de 100 millions, sans frontières. Nous aurons alors une aspiration d'activités du Nord vers le Sud et vice-versa. Que pouvons nous faire ? Jusqu'à présent nous avons essayé de prêcher la bonne parole dans différentes capitales

LE SOIR

; or cela ne sert à rien ! Notre influence dans ce domaine n'est pas suffisante pour déclencher une dynamique vertueuse. Je sais que le Maroc est désireux de résoudre ce problème. L'Algérie est moins intéressée par le développement d'une politique de voisinage.
Notre position est que le jour où les deux pays seront prêts à s'engager dans la voie de la réconciliation, nous les accompagnerons.
D'un point de vue plus politique, dans ce monde où l'Europe pèse de moins en moins démographiquement, politiquement et économiquement ; où l'arrivée des pays émergents et de la multipolarité du monde que même les Etats-Unis doivent accepter, il est essentiel, si nous voulons continuer à exister, non pas pour imposer - comme nous l'avons fait dans le passé - nos valeurs et nos principes, mais pour faire partie de la gouvernance mondiale, il nous faut non seulement faire l'Europe - ce qui est compliqué en soi - mais aussi établir des relations privilégiées avec nos voisins pour que toute la région soit un pôle d'influence dans la gouvernance mondiale.
Nos voisins sont la Russie (avec laquelle nous entretenons de bonnes relations), la Turquie, qui prend une place de plus en plus importante sur le plan économique et politique, et il y a le Maghreb.

Justement, démographiquement, nous assistons à une crainte au niveau européen...
Jadis, il fallait être démographiquement fort pour contrôler le monde. Aujourd'hui, notre objectif n'est pas de dominer le monde mais de vivre en paix avec des réalités différentes.

Le G8 s'est ouvert à Deauville sous le signe des printemps arabes. Quelle serait, selon vous, leur influence sur la gouvernance mondiale ?
Les instruments établis après la Seconde guerre mondiale nécessitent une adaptation pour tenir compte des évolutions qui se sont imposées. Il est évident qu'une réforme du Conseil de sécurité doit avoir lieu. C'est compliqué.
Le G20, par exemple, est une invention récente, née à la suite de la crise financière de 2008. J'espère qu'il va prendre plus de place.

Quid du FMI ?
Les Etats-Unis et l'Europe représentent 50% du PIB mondial, il est donc logique qu'ils dirigent cette instance. Avec les problèmes monétaires en Europe, il est légitime que nous revendiquions ce poste.

L'UE vient de publier sa dernière version du rapport sur le Maroc. Quelles en sont les idées principales ?
Il s'arrête au 31 décembre 2010, donc il est un peu décalé. Il mettait l'accent sur les progrès réalisés et qui nous semblent positifs parce qu'ils entrent dans la stratégie de mise en œuvre du statut avancé. Nous parlons du financement de politiques sociales importantes, du développement fort et démocratique de la société civile, mais nous avons également souligné des éléments préoccupants, comme les droits de l'homme, la liberté de la presse, la lutte contre la corruption ou encore le manque d'indépendance de la Justice. Dans le rapport, les points pour lesquels nous avons souligné des blocages ont fait l'objet avec le mouvement populaire d'une accélération des réponses. Notre analyse était que l'élan des réformes s'était assoupi dans ce pays, en particulier dans un certain nombre de domaines. L'accélération d'annonces de solutions n'est pas dans le rapport, mais c'est ce que nous prônions.

Revue de Presse du Conseil National des

أخبار اليوم المغربية

في الجزء الثاني من هذه الدراسة/المقال، التي تعد خلاصة 30 سنة، من الاشتغال على موضوع الدستور، يواصل الأستاذ محمد حركات بسط « وصاياه » العشر حول الإصلاحات الدستورية.

الوصايا العشر حول دسترة هيئات الحكامة وحقوق الإنسان وحماية الحريات ضمن دستور مغرب القرن الـ21

■ محمد حركات* ■

الوصية الثانية:

اعتماد مؤسسات التخطيط الإستراتيجي والاستشارة ومراكز الفكر في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا رهين بالتنصيص على تحديد مفهوم الحكامة الجيدة. هناك بالفعل عدة مفاهيم لمنظومة الحكامة. فالمفهوم الضيق الذي عامة ما يشمل المجلس الأعلى للحسابات وبعض الأجهزة التفتيشية الأخرى، أما المفهوم الواسع فهو يضم مؤسسات التخطيط الإستراتيجي للبلاد، تناقش فيه السياسات العامة والقطاعية، التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والبيئية وكافة المصالح الحيوية المرتبطة بالعلاقات الدبلوماسية والحكامة الغذائية والثقافية و الأمنية الجيدة: ويعني الأمر:

- المجلس الأعلى للتخطيط،
- مركز الدراسات الإستراتيجية،(مع الارتقاء بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية إلى هيئة دستورية)
- المجلس الأعلى للأمن والدفاع الوطني ،
- المجلس الأعلى لمراكز الفكر،
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- مجلس الإنصاف والمصالحة،
- مجلس الضريبة،
- مؤسسة الوسيط،
- المجلس الأعلى للنساء
- المجلس الأعلى للشباب،
- مجلس المجتمع المدني،
- مجلس المنافسة،
- المجلس الأعلى للرياضة،
- المجلس الأعلى للتعليم،
- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية،
- المجلس الأعلى للإعلام ،
- المجلس الأعلى للمعرفة والثقافة والخلق والإبداع،
- المجلس الأعلى للماء،
- المجلس الأعلى للهجرة والشتات .

مما لاشك فيه أنه لا ينبغي التنصيص على كل المؤسسات. غير أنه يجب التنصيص على دور الدولة الإستراتيجي والجماعات المحلية والقطاع الخاص في دعم و تنمية العلوم التكنولوجيا و مجتمع المعرفة والثقافة والفنون الشعبية والرياضة ليكسب البلد مكانة دولية متميزة من أجل المساهمة في الرصيد الإنساني والمعرفي والحضاري العالمي.

كما ينبغي أن تكون هذه المؤسسات موضوع تقويم شامل بالتنصيص على إحداث هيئة مستقلة لتقويم السياسات العمومية والحكامة الشاملة.

فهل العبرة في تعدد المجالس والمراكز والمؤسسات أم في فعاليتها وأدائها؟ لقد تبث علميا مما لا يدع مجالا للشك أن قيمة المؤسسات تكمن في قيمة رجالاتها ونسائها، وفي معايير الاستحقاق والكفاءة والجدارة المعتمدة في انتقاء الموارد البشرية في تقلد المسؤولية التي يتوفرون عليها والتي أهلتهم ليتبوؤوا هذه المكانة الرمزية ،هي جودة التقارير الموضوعية والواقعية والنقدية والعملية التي يقدمونها للمواطنين. و قدرة وجرأة وجودة التقارير المقدمة بصفتها أساس علاقة الثقة بين هذه الهيئات والمواطنين والرأي العام ووسائل الإعلام.

الوصية الثالثة:

المراقبة الداخلية والتقويم المستمر لهيئات الحكامة وتوسيع وتعزيز مهام المؤسسات الوطنية وهيئات الضبط بالتنصيص على إحداث هيئة مستقلة لتقويم السياسات العمومية والحكامة الشاملة والأداء الإستراتيجي .

إن ما يميز أجهزة الحكامة برمتها بالمغرب ،هو عدم التنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد . وفي هذا الشأن ينبغي التمييز بين ثلاث وظائف يجب أن تحكم كل تنظيم عصري ومتجدد :أولا الوظائف التوجيهية، تتمثل في تحديد القطاعات الإستراتيجية التي ينبغي أن تكون موضوع تقويم وعناية خاصة من لدن المراقبين و باقي هيئات الحكامة .ثانيا وظائف الاشتغال، و هي تعنى بتوجيه الجهود والفعاليات داخل أجهزة الحكامة ،بحيث

محمد حركات

تغيير الدستور كان واحدا من أهم مطالب حركة 20 فبراير

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

تنسجم مع الأهداف المرسومة.
ثالثا الوظائف التقويمية التي تتجلى في إحداث هياكل داخلية محايدة تتولى تقويم عمل وأنشطة هيئات الحكامة برمتها، من أجل السيطرة على مخاطر وسلبيات تدبيرها من أجل التأكد من شمولية و جودة ودقة الأهداف ومن توفر المعلومات الضرورية سواء تلك المتعلقة بتدبير الموارد البشرية ذات الكفاءة واختيار التخصصات الفنية أو بتوفير معايير ومؤشرات الأداء. كما ينبغي الارتقاء بالمؤسسات الوطنية وهيئات الضبط بجعلها آليات للمراقبة والوساطة و الاقتراح وفقا للمعايير الدولية في مجال الحكامة. ثم العمل على تحديد مؤشرات ومعايير منهجية في التقويم المستمر.

الوحية الرابعة:

التنصيص في الدستور على كافة أجهزة المراقبة العليا والمراقبة الداخلية والتفتيش ودعمها في مكافحة الفساد وتنمية ثقافة المساءلة في المجتمع والمحافظة على الأموال سواء منها العامة أو الخاصة. مع إخضاع الوزراء والبرلمانيين للمساءلة والمسؤولية الإدارية والمالية و يمكن أن تمتد هذه الدسترة إلى :

- المحاكم المالية
- المفتشية العامة للمالية
- مفتشيات الوزارات
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
- المجلس الأعلى لمراقبة الأوقاف
- بنك المغرب
- مراقبو الحسابات.

الوحية الخامسة:

دسترة ودعم اجهزة الإعلام والتواصل وبناء الثقة بينها و بين هيئات الحكامة والمواطنين . ويمكن أن ينص الدستور على:

- أجهزة المراقبة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني،
- الوكالة الوطنية للتقنين والاتصال،
- السلطة العليا للتواصل المرئي السمعي،
- الصحافة المرئية والمسموعة والإلكترونية ودورها في تأطير المواطنين وحمايتهم وإخبارهم.

الوحية السادسة:

دسترة الرقابة البرلمانية والمحلية: ويمكن أن يمتد إلى:

- اللجان البرلمانية،
- لجان تقصي الحقائق،
- الجماعات المحلية.

الوحية السابعة:

ضمان الفعالية والنزاهة والحياد لأجهزة الرقابة القضائية. من خلال تحديثها ومراقبتها والتنصيص عليه في الدستور. ويعني الأمر :

- المجلس الأعلى،
- المجلس الدستوري،
- المحاكم التجارية،
- المحاكم الإدارية،
- مجلس الدولة.

كما ينبغي التنصيص على أن القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية مع تحديد اختصاصاته ومجالات تدخله وطرق الطعن في قراراته وفق نص قانوني و النص على تدعيم استقلالية المجلس الأعلى للقضاء.

الوحية الثامنة :

التنصيص على دور المقاولات العمومية والخاصة والشراكة في الدستور وتحديد المهام المنوطة بها في دعم ثقافة المساءلة والشفافية وقيم الإنجاز والإنتاج والاستحقاق ومحاربة اقتصاد الريع والربع والفساد. كما ينبغي أن تلعب مواثيق السلوكيات والنزاهة في القطاعين على تنمية وتكريس هذه القيم في المجتمع. فضلا عن التنصيص على تحسين مناخ الاستثمار والمعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية بالبلاد.

الوحية التاسعة:

ضرورة التنصيص في الدستور على مستوى الديباجة، على مؤسسات تقويم المخاطر تفاديا لآثار الكوارث الطبيعية وغيرها على المجتمع. ثم دسترة المجلس الأعلى للبيئة.

الوحية العاشرة :

التنصيص في الدستور على مؤسسات تقويم الخوصصة والصفقات والمشتريات العامة ودورها في مكافحة الفساد. مع التنصيص على حماية الملكية الفردية والفكرية وضمان المنافسة الشريفة، ثم التعويض العادل في حالات نقل الملكية من أجل المصلحة العامة مع الحرص على مكافحة الريع والاحتكار في كل تجلياته.

* رئيس المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والحكامة الشاملة
مدير المجلة المغربية للتدقيق والتنمية
harakatmohamed@yahoo.fr

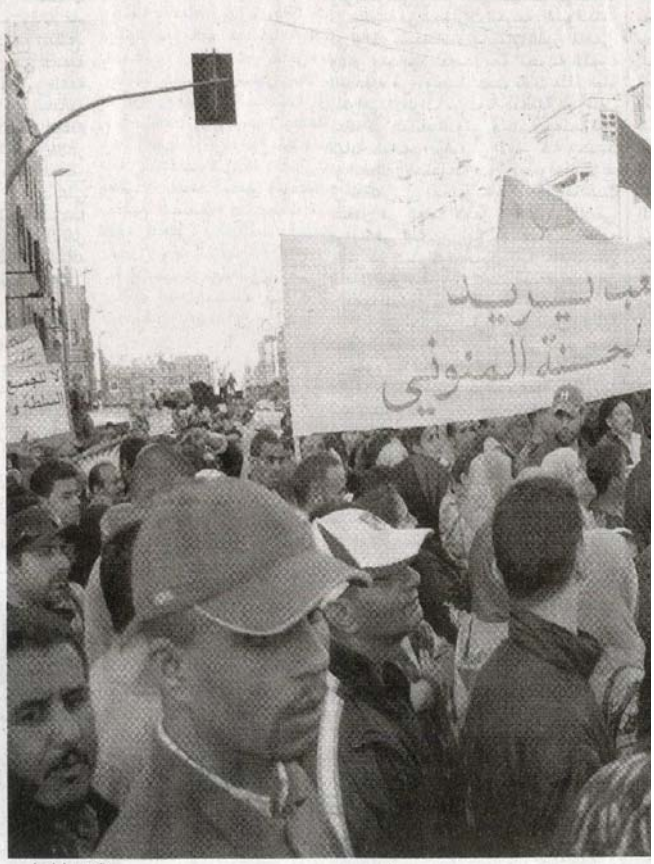

(كريم سلماوي)

Revue Marocaine d'Audit et de Développement